تقييم تجربة المشاركة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

Evaluating the Experience of Political Participation in Iraq after ٢٠٠٣

الباحثة زينب أحمد شوكت الياس

Zainab ahmed shawkat alyas

Zainabalzrary97@gamil.com

أ.م.د ناصر زين العابدين احمد

naser.zainulabdeen@tu.edu.iq

Naser Zainulabdeen Ahmed

ملخص البحث

يتناول البحث تقييم تجربة المشاركة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وهي فترة شهدت تحولات جوهرية، تمثلت في إسقاط النظام السابق، واعتماد نظام سياسي تعددي. يهدف البحث إلى تحليل مدى نجاح هذه التجربة في تعزيز الديمقراطية، واستكشاف العقبات التي أثرت في فعاليتها، مثل: الطائفية، والفساد، والإرهاب، وغياب فاعلية الدولة. كما يتطرق البحث إلى تأثير الأحزاب السياسية، والدستور، في العملية الديمقراطية، فضلًا عن دور المرأة في الحياة السياسية. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع مقارنات لتجارب مماثلة، بهدف تقديم توصيات تسهم في تعزيز الديمقراطية، والمشاركة السياسية في العراق.

الكلمات المفتاحية:

المشاركة السياسية، التعددية السياسية، التحول الديمقراطي، العراق بعد ٢٠٠٣، الدستور العراقي

Research Summary

This study evaluates the experience of political participation in Iraq after 2003, a period marked by significant transformations, including the overthrow of the previous regime and the adoption of a pluralistic political system. The research aims to analyze the success of this experiment in promoting democracy and to explore the obstacles that have affected its effectiveness, such as sectarianism, corruption, terrorism, and the lack of state effectiveness. Additionally, the study examines the impact of political parties and the constitution on the democratic process, as well as the role of women in political life. The research employs a descriptive analytical approach, with comparisons to similar experiences, to provide recommendations that contribute to strengthening democracy and political participation in Iraq.

Keywords:

Political participation, political pluralism, democratic transition, Iraq after 2003, Iraqi constitution

المقدمة

يتناول هذا البحث تقييم تجربة المشاركة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إذ شهد العراق تحولات سياسية كبيرة، تمثلت في إسقاط النظام السياسي السابق، وإقامة التعددية السياسية، واعتماد دستور جديد. يهدف البحث إلى دراسة مدى نجاح هذه التجربة في تعزيز المشاركة السياسية، وتحديد العوامل التي أثرت في تحقيق الديمقراطية الحقيقية، كما يتناول البحث العقبات التي واجهت العملية السياسية، مثل: الطائفية، والإرهاب، والفساد، وغياب فاعلية الدولة، وتحليل مدى تأثير هذه العوامل في مستقبل الديمقراطية في العراق، لاسيَّما أنَّ المجال السياسي قد انفتح بعد عام ٢٠٠٣، بعدما أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة الأمر رقم ٩٧/ ٧ في حزيران يونيو ٢٠٠٤، الذي نصَّ على الاعتراف بالكيانات السياسية، محددًا إياها بالأحزاب، والمنظمات السياسية، المعبرة عن مصالح الأفراد، كما اشترط الأمر ضرورة موافقة المفوضية العراقية للانتخابات، لمنح الكيانات السياسية الصفة الشرعية.

أهمية البحث

١. الأهمية العلمية: يسهم البحث في توضيح مدى نجاح التعددية السياسية بعد ٢٠٠٣، في تحقيق الديمقراطية، مما يثري الدراسات السياسية الخاصة بالمنطقة.

٢. الأهمية العملية: يساعد صناع القرار في فهم التحديات التي تعترض التجربة الديمقراطية في العراق، مما يمكنهم من وضع سياسات أكثر فاعلية، لتعزيز المشاركة السياسية.

٣. الأهمية الزمنية والمكانية: يرتكز البحث على فترة ما بعد ٢٠٠٣، وهي مرحلة مفصلية في تاريخ العراق، مما يجعله مرجعًا مهمًا، لفهم ديناميات التحول السياسي في البلاد.

إشكالية البحث

في ظل التحولات السياسية العميقة التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣، برزت التعددية السياسية كأحد المرتكزات الأساسية في بناء النظام الديمقراطي الجديد. إلا أنَّ الواقع السياسي أفرز جملة من التحديات، التي ألقت بظلالها على فعالية هذه التعددية، وجدواها. ومن هذا المنطلق، يطرح البحث تساؤلات محورية، تسعى إلى تفكيك هذه التجربة وفهم مآلاتها:

هل نجحت تجربة التعددية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، في تعزيز المشاركة السياسية الفاعلة، أم أن جملة من المعوّقات قد حدّت من فاعليتها؟

وما مدى تأثير العوامل المختلفة، كالدستور، والأحزاب السياسية، والانقسام الطائفي، وانتشار الفساد، في رسم ملامح هذه التجربة وتوجيه مسارها؟

فرضيات البحث

تقوم فرضية البحث على مجموعة من المرتكزات، التي تُسهم في توضيح أبرز الإشكاليات، التي واجهت مسار المشاركة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وذلك على النحو الآتي:

١. لم تُفضِ التعددية الحزبية التي ظهرت في العراق بعد ٢٠٠٣ ، إلى ترسيخ ديمقراطية مستقرة، نتيجة ضعف كفاءة المؤسسات، وتفشي مظاهر الفساد الإداري، والمالي.

٢. أسهمت النزعة الطائفية، ونظام المحاصصة الحزبية، في إضعاف التمثيل الفعلي لإرادة المواطنين، الأمر الذي انعكس سلبًا في مستوى المشاركة السياسية.

٣. شكلت التحديات الأمنية، والاضطرابات الاقتصادية، عوائق جوهرية أمام تحقيق تحول ديمقراطي ناجح، ومستدام، في البلاد.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى مجموعة من الأهداف التي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

١. تحليل طبيعة التحول السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣، وأثره في المشاركة السياسية.

٢. تقييم مدى نجاح التعددية السياسية في تحقيق الديمقراطية.

٣. استكشاف العوامل التي أعاقت تحقيق مشاركة سياسية حقيقية.

٤. تقديم توصيات لتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية في العراق.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي منهجًا رئيسًا؛ إذ يتم تحليل الأحداث، والتطورات السياسية، في العراق بعد عام ٢٠٠٣، عن طريق مراجعة الوثائق الرسمية، والقوانين، والدراسات السابقة. كما أنَّه سوف يتم الاستعانة بشكل بسيط، بما يعرف بالمدخل المقارن، لمقارنة التجربة العراقية مع تجارب أخرى مشابهة.

هيكلية البحث

يتكون البحث من مقدمة، ومبحثين رئيسين، وخاتمة:

١. المبحث الأول: التحول السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وقيام التعددية، ويتضمن:

المرحلة الانتقالية، وإقرار الدستور الدائم، وقيام الأحزاب السياسية، مع بيان أهم تحديات التحول

السياسي غياب فاعلية الدولة، **والإرهاب، والطائفية، والفساد.**

٢. المبحث الثاني: تقييم التجربة التعددية والمشاركة السياسية، ويتضمن:

تقييم تجربة التعددية السياسية بعد عام ٢٠٠٣، مع بيان أهم الأطراف المستبعدة، والمشاركة في العملية السياسية، فضلًا عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

المبحث الاول

التحول السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وقيام التعددية

المطلب الأول: المرحلة الانتقالية و إقرار الدستور الدائم

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٣ من احتلال العراق، بزعم القضاء على أسلحة الدمار الشامل، إذ حصلت على صلاحيات واسعة لإدارة الشؤون العراقية، في حين حصرت جهود منظمة الأمم المتحدة، في المساعدات الإنسانية وعن طريق التوجيه الأمريكي، كذلك فقد لجأت الولايات المتحدة إلى أسلوب الحكم المباشر للعراق، عبر تعيين حاكم أمريكي للبلاد، وعهدت إلى أمريكيين آخرين تسيير المرافق العامة، مع الدعوة إلى إقامة سلطة عراقية منتخبة بآلياتٍ دستورية[١].

وتعدُّ مؤسسة إعادة الإعمار، وتقديم المساعدات الإنسانية ORHA، التي تولى رئاستها الجنرال الأمريكي المتقاعد، جاي غارنر، أول سلطة فعلية تحكم البلاد بعد إسقاط النظام السابق، ثم جاءت بعد ذلك سلطة الحاكم المدني التي تولاها، بول بريمر في أيار مايو ٢٠٠٣، وأصدرت قرارات مهمة من بينها قرار تشكيل سلطة الائتلاف المؤقتة، التي أنيط بها الإشراف على بعض الوزارات، بوصفها حكومة مؤقتة لها الصلاحيات التنفيذية، والتشريعية، وكذلك القضائية كافة، في ضوء قرارات مجلس الأمن الخاصة بها، ومن بينها القرار رقم ١٤٨٣ للعام ٢٠٠٣، ثم انتهت فترة حكم بول بريمر في حزيران يونيو ٢٠٠٤، بموجب قرار آخر لمجلس الأمن حمل الرقم ١٥٤٦، والذي حُلّت بموجبه أيضًا سلطة الائتلاف المؤقتة، وبدأت الاستعدادات لنقل السلطة لحكومة عراقية منتخبة عبر آلياتٍ ديمقراطية[٢].

وفي حزيران يونيو ٢٠٠٤ تولى إياد علاوي، رئاسة الحكومة العراقية المؤقتة البديلة لمجلس الحكم المنحل، في ظل قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، والذي كان مجلس الحكم قد أقره في آذار مارس

---

(١) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٦، ص: ١٦١، ص ص: ١٦٤ - ١٦٥

(٢) السيد عمر، أحلام السعيد فرهود، طه أحمد علوان الجبوري، الاحتلال الأمريكي للعراق وإعادة هيكلة السلطة السياسية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد٣، م٣١، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠١٧، ص ص: ٦٠٣ – ٦٠٥

من العام ذاته، وعدّ النواة الأساسية للدستور، كما تولى غازي الياور، منصب رئيس الجمهورية[٣].

وعلى ضوء إقرار قانون إدارة الدولة، تمَّ تقسيم المرحلة الانتقالية الواقعة بين تولي حكومة مؤقتة، وأخرى منتخبة للحكم، وإقرار الدستور لفترتين، الأولى تبدأ من ٣٠ حزيران يونيو ٢٠٠٤، وحتى انتخاب جمعية تشريعية تكون مهمتها وضع الدستور، والثانية تمتد خلال إجراء انتخاب الجمعية التشريعية، حتى نهاية شهر كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٥، وهو الموعد المحدد لتشكيل حكومة عراقية، وفقًا لمقررات الدستور الدائم، وبخلاف ذلك حدد القانون شكل نظام الحكم، بكونه نظامًا جمهوريًا اتحاديًا ديمقراطيًا تعدديًا، يجمع بين النظامين الرئاسي، والبرلماني، وبالإضافة لاعتباره الإسلام الدين الرسمي للدولة[٤].

ولقد أعاد دستور جمهورية العراق في العام ٢٠٠٥، التأكيد على النظام الاتحادي بوصفه شكلًا للدولة، وبكونه - الدستور - يشكل ضامنًا لوحدة البلاد، وبجانب نصه على توزيع الاختصاصات بين السلطات، على النحو المعروف بأنظمة الحكم الاتحادية[٥].

وأخذ على دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ عدد من الملاحظات، من بينها أنَّه أُعدَّ خلال مدة لم تتجاوز الستة أسابيع فقط، كما أنَّه أُعِدَّ في ظل الاحتلال، ومشهد سياسي يتسم بالتعقيد، والتعارض، والقصور، وكذلك مثَّل العامل الأمني التحدي الأكبر أمام أعضاء الجمعية التأسيسية المعنية بصياغة الدستور، والتي اغتيل ثلاثة من أعضائها[٦].

بالمجمل أدى عرض الدستور على الاستفتاء الشعبي في تشرين الأول أكتوبر ٢٠٠٥، إلى موافقة ٧٩٪ من المشاركين الذين يمثلون ٦٤,٤٪ من خمسة عشر مليون ونصف المليون مصوت عليه، وبعد ذلك دخل حيز التنفيذ عقب منح مجلس النواب الثقة للحكومة الجديدة[٧].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الدراسات المسحية التي أجريت لاحقًا، أشارت ضمن نتائجها إلى أنَّ الطبقة السياسية العراقية، اعتبرت أنَّ أهم الأهداف الرئيسة لإقرار الدستور، هو العمل على عدم ظهور دكتاتورية جديدة، أو حكم شمولي، وكذلك تنظيم الحياة، والعمل السياسي، على الرغم من ضعف مؤسسات الدولة، وتراجع أدائها، فيما جاءت معرفة أغلبية سكان العراق بالدستور محدودة، كما كانت ثقتهم به ضعيفة، إذ رأى ٦٨٪ من عينة الدراسة ضرورة تعديله، و٦٠٪ رأوا بأنَّه لا يكفل الحقوق

(٣) زينب زعيتر، العملية السياسية في العراق ٢٠٠٣ – ٢٠١٤، أطروحة دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، عمادة كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، ٢٠١٨، ص ص: ٤٠ – ٤١

(٤) المرجع السابق، ص:٤٥

(٥) حسن علي البديري، دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ بين إخفاقات التأسيس ومتطلبات الإصلاح، مؤسسة كونراد أديناور، تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٢١، ص: ٩

(٦) حسن البديري، الظروف الاستثنائية التي أثرت في صياغة نصوص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، المنظمة العربية للقانون الدستوري، أكاديمية القانون الدستوري الدورة السادسة، ٢٠٢١، ص ص: ٧ – ٨

(٧) عدنان عاجل عبيد، عقبات تعديل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد رقم: ٤ إصدار خاص، ٢٠٢٣، ص: ١٧٧

الاقتصادية، والاجتماعية، بشكلٍ كافٍ، في حين اعتقد ٤٧٪ من المستطلعين أنَّ هذا الدستور وضع بمعرفة الأجانب[٨].

وبغض النظر عن النقد الذي وجه لدستور سنة ٢٠٠٥، فإنَّه يجوز القول: إنَّ هذا الدستور نجح بتأسيس القواعد اللازمة لبناء نظام ديمقراطي، يتمتع فيه العراقيون بحقوقهم السياسية، ومن بينها حرية الانتخاب، والترشيح المادة رقم: ٢٠، وحرية التعبير، والصحافة، والتظاهر، وتنظيم الاجتماعات المادة رقم: ٣٨، وحرية تأسيس الأحزاب، والانضمام إليها المادة رقم: ٣٩، وحرية العقيدة، والفكر المادة رقم: ٤٢، ومن ثم فإذا كان هذا الدستور قد أقر نتيجة ظروف توافقية، ربما يكون لها تداعياتها في منع تشكيل دولة قوية، إلا أنَّه حال دون تعرض البلاد لخطر التقسيم، الذي لاح بالأفق بعد سقوط الدولة في عام ٢٠٠٣، وبجانب أنَّه اعترف بالتنوع، والتعددية، في المجتمع العراقي، وبعث بالطمأنينة لدى أبناء الطوائف، والقوميات، في إمكانية انتمائهم لدولة تحترم مبادئ العيش المشترك[٩].

المطلب الثاني: قيام الأحزاب السياسية

تعدُّ الأحزاب السياسية بالمجتمعات، من أفضل أشكال التنظيمات السياسية التي يكونها الأفراد، إذ يعهد إليها بمهام التوجيه السياسي لأعضائها، وتثقيفهم، فضلًا عن أنَّ الأحزاب السياسية بصورة عامة، تعدُّ مشروعات سلطة قائمة[١٠]، كذلك تميز الأحزاب الأنظمة السياسية، بعدما صارت تحدد على ضوء واقعها الحزبي، سواءً كان رئاسيًا أو برلمانيًا، تعدديًا أو ثنائيًا أو حتى أحادي، وعلى خلاف ما كان سائدًا من التصنيف الكلاسيكي، الذي حصر الأنظمة السياسية في الأوليغارشية، والديمقراطية، وفي الملكية، والمختلطة[١١].

وشهد العراق خلال الفترة ما بين ١٩٦٨ إلى ٢٠٠٣، حالة من التجمد السياسي كانت لها تداعياتها السلبية على الحياة الحزبية، والتعددية السياسية في البلاد، إذ تحولت الأحزاب، والحركات السياسية، للسرية، والتمرد، مثل: حزب الدعوة الإسلامي، والحزب الشيوعي، والحركات الكردية، فيما ظلَّ حزب البعث وحيدًا على الساحة من دون أي معارضة في الداخل[١٢].

وبعد عام ٢٠٠٣ انفتح المجال السياسي بالعراق، بعدما أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة، الأمر رقم ٧/٩٧ في حزيران يونيو ٢٠٠٤، الذي نصَّ على الاعتراف بالكيانات السياسية، محددًا إياها في الأحزاب، والمنظمات السياسية المعبرة عن مصالح الأفراد، كما اشترط الأمر ضرورة موافقة المفوضية العراقية

(٨) عدنان عبد الحسين، وآخرون، تقييم آثار دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ على الدولة والمجتمع، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٢٣، ص: ١٤

(٩) عمار سعدون سلمان البدري، نجاحات وإخفاقات الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في حل الإشكاليات السياسية، ضمن مؤلف: الدستور العراقي بين استحالة التعديل وإمكانية التبديل، أوراق سياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد رقم: ٤، السنة الرابعة، كانون الأول ديسمبر ٢٠٢٤، ص: ٤

(١٠) محمد صبحي الشياب، تمويل الأحزاب السياسية الأردنية: دراسة في الضوابط القانونية والتنظيمية، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص: ١٥

(١١) محمد وجيه قانصو، الأحزاب السياسية، عمومي ١٠١، د. ت، ص: ٣

(١٢) ستار جبار علاي، الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في البرامج السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد ٨٠، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص: ٢٣

للانتخابات، لمنح الكيانات السياسية الصفة الشرعية[١٣].

وفي العام ٢٠٠٥ تمَّ إقرار الدستور العراقي الذي نصَّت مادته رقم ٣٩، على حرية تأسيس الأحزاب السياسية، والجمعيات، وكذلك الانضمام إليها، واعتبار ذلك حقًا مكفولًا ينظمه القانون، وبجانب ذلك نصَّ الدستور على عدم جواز إجبار أحد على الانضمام للأحزاب، أو الجمعيات، أو أي جهات سياسية، أو حتى إجباره على استمرارية عضويته فيها[١٤].

وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من الأحزاب السياسية في العراق، والتي دخلت للحياة السياسية، استمر بعضها، واضمحل الآخر أو اندمج مع الأحزاب، والتيارات الكبرى، حتى أنَّ بعض الدراسات رصدت وجود أكثر من ٣٠٥ حزبًا، وحركة، بعد العام ٢٠٠٣[١٥]، وقالت دراسات أخرى إنَّها أكثر من ١٥٠ حزبًا، وحركة[١٦].

ومن أبرز ما يميز تلك الفترة الحزبية بالعراق، أنَّ نموذج المكونات صار هو الأساس في عملية التمثيل السياسي، الذي يعبر عن المكونات الرئيسة للشعب العراقي، وهم الشيعة، والسنة، والأكراد، والتركمان، وبجانب أنَّ التكتلات التي شكلت من هذه المكونات، تميزت هي الأخرى بالانقسام المذهبي، في حين جاء تمثيل الأقليات بالحكومة، والبرلمان، عبر نظام الكوتا، ومن ثم يجوز اعتبار أنَّ التنظيمات السياسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣، قامت على أسس دينية، وطائفية، واثنية، وأيديولوجية، فضلًا عن ارتكازها على مستويات ثلاثة من الهوية، هي[١٧]:

أولًا - الهوية: الشيعية، والسنية، والكردية، والتركمانية، والآشورية.

ثانيًا - الهويات الصغيرة: القبيلة، والعائلة، والمدينة، والمنطقة.

ثالثًا - الهوية العابرة للطوائف: ومن بين النماذج المعبرة عنها، حركة الوفاق الوطني، والحزب الشيوعي العراقي.

وبشكلٍ عامٍ فإنَّ الأحزاب الدينية، هي أبرز الأحزاب الموجودة، على الساحة السياسية العراقية بعد الغزو الأمريكي، ويعود ذلك إلى عدة عوامل من بينها، أنَّ تاريخها بالعمل السياسي يعود لعقود، حتى أنَّ بعضها

---

(١٣) الأمر رقم ٩٧ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة قانون الأحزاب والهيئات السياسية، حزيران يونيو ٢٠٠٤، ص ص: ١ – ٢

(١٤) دستور العراق لسنة ٢٠٠٥، المادة رقم ٣٩

(١٥) فرزدق علي التميمي، التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بيروت: مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى، ٢٠٢١، ص: ١٣٦

(١٦) ستار جبار علاي، الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في البرامج السياسية، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣

(١٧) المرجع نفسه، ص: ٢٦

سبق حزب البعث بالظهور، مثل الحزب الإسلامي الذي يعدُّ الذراع السياسي لحركة الإخوان المسلمين السنية، وحزب الدعوة المعبر عن التيار الشيعي، وأيضًا الأحزاب الكردية التاريخية، مثل: الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، وبعد ذلك تأتي الأحزاب ذات البعد الرمزي، والتي أدت أدورًا مهمة بعد الغزو، ومنها حركة الوفاق الوطني التي تأسست عام ١٩٩٠ في بيروت، على يد إياد علاوي وآخرين، والحزب الشيوعي العراقي الذي تمتع في الماضي بشعبية كبيرة، ولكن نجح حزب البعث في تحجيمه، ومن ثَمَّ كانت الأحزاب الدينية تمثل ٨٠٪ من إجمالي الأحزاب العراقية بعد ٢٠٠٣، في حين كانت الأحزاب التي لديها أجنحة مسلحة، وميليشيات تمثل ٣٠٪، فيما كانت الأحزاب العلمانية تمثل ١٠٪.[١٨]

وفيما يأتي أبرز الأحزاب، والكيانات السياسية، التي ظهرت أو عادت للعمل السياسي في العراق، بعد العام ٢٠٠٣:[١٩]

١ - حزب الدعوة الإسلامي

٢ - المجلس الأعلى الإسلامي

٣ - التيار الصدري

٤ - الحزب الإسلامي العراقي

٥ - حزب الفضيلة الإسلامي

٦ - الاتحاد الإسلامي الكردستاني

٧ - حركة الوفاق الوطني

٨ - الحزب الوطني الديمقراطي

٩ - الحزب الديمقراطي الكردستاني

١٠ - الاتحاد الوطني الكردستاني

١١ - الحزب الشيوعي العراقي

١٢ - حزب الله في العراق

---

(١٨) زهير عطوف، التجربة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣.. الواقع والتحديات، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب، كانون الثاني يناير ٢٠١٨، ص ص: ٧ – ٨

(١٩) فرزدق علي التميمي، التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٣٦: ١٤٦

١٣ - منظمة العمل الإسلامي

١٤ - حزب الطليعة الإسلامي

ويتضح من الاستعراض السابق للأحزاب، والكيانات السياسية في العراق، تعدد الاتجاهات السياسية داخل التيارات الدينية الواحدة، مثل: الشيعة، والسنة، الذين انقسموا لأحزاب، وفصائل، تسود بينها حالة من عدم التجانس، ويضاف إلى ذلك أنَّ مختلف قيادات الأحزاب، والتيارات السياسية، لم تحظَ بنوع من المقبولية العامة من الناحيتين الشعبية، والتنظيمية، مما أدى إلى تحولها لقيادات تنظيمية غير شعبية في محيطها، أو قيادات شعبية ليست لديها قدرات تنظيمية[٢٠].

كذلك كانت السمة الأبرز للأحزاب، والكيانات السياسية، هي ترسيخ مبدأ المحاصصة السياسية، دون الوضع في الاعتبار المرجعية الجامعة للشعب، والدولة العراقية ذات المكونات المتعددة، إذ امتدت المحاصصة من مناصب الدولة العليا، إلى الجيش، والأجهزة الأمنية، التي كانت في طور إعادة التشكيل، بعدما فككتها سلطات الاحتلال[٢١].

المطلب الثالث: تحديات التحول السياسي

أ - غياب فاعلية الدولة:

يعدُّ نظام الدولة إحدى أدوات ممارسة الهيمنة، والسلطة في المجتمع، على أساس أنَّ سلطة الدولة تتمتع بالمشروعية، سواءً أكانت تلك المشروعية مستمدة من العنف في بعض الأحيان، أم من الحق في أحيانٍ أخرى، كما تمتد سلطة الدولة لتشمل الحفاظ على وحدة المجتمع، وتوازنه، على النحو الذي يؤدي إلى تحقيق المصالح العامة، وسيادة القانون. ومن هذا المنطلق، يعدُّ مفهوم الدولة من بين المفاهيم الأساسية بعلم السياسة، وللحد الذي عدَّ معه علم السياسة بأنَّه علم دولة[٢٢].

ونتيجة لأعمال العنف التي سادت لفترة محددة بعد العام ٢٠٠٣، تعرض نظام الدولة لحالة من عدم الاستقرار الوظيفي، كما عانت البلاد من نموذج حكم غير قادر على صياغة إرادة وطنية، تعبر عن المصالح المتعددة الموجودة بالمجتمع، وتحقيق التوافق فيما بينها، وكذلك فإنَّ نظام العراق السياسي بعد ٢٠٠٣، لم يحظَ بالشرعية المطلوبة، على الرغم من إقرار الدستور، وإجراء انتخابات تعددية، وتداول

---

(٢٠) خيري عبد الرازق جاسم، رؤى الأحزاب السياسية العراقية للقضايا الوطنية بعد ٢٠٠٣، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد رقم: ٢٥ – ٢٦، السنة السادسة، صيف – خريف ٢٠١٨، ص: ٨

(٢١) خيري عبد الرازق جاسم، رؤى الأحزاب السياسية العراقية للقضايا الوطنية بعد ٢٠٠٣، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد رقم: ٢٥ – ٢٦، السنة السادسة، صيف – خريف ٢٠١٨، ص: ٩

(٢٢) حميد نفل النداوي، وصبا حميد التميمي، دور الدولة في التحول الديمقراطي: العراق بعد عام ٢٠٠٣ أنموذجًا، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد رقم: ٧٩، ٢٠٢٤، ص: ٦٠

سلمي للسلطة. وتعدُّ مقاطعة الانتخابات، والاحتجاجات، والعنف، دليلًا على وجود حالة عدم رضا تجاه النظام القائم من قبل بعض العراقيين[٢٣].

وبخلاف ما سبق، كان لارتباط السياسيين الذين شغلوا المناصب المختلفة في البلاد، بمرجعيات متعددة منها السياسية، والدينية، والاجتماعية، آثاره الواضحة على فاعلية المؤسسات، وتغييب مصلحة الدولة، ففي أحيانٍ كثيرةٍ كان يتم تغليب مصالح المرجعيات التي ينتمون إليها، على مصالح المؤسسات التي يعملون بها، وبجانب وجود قوة، ونفوذ، لدى بعض القوى السياسية غير الرسمية، نتيجة تمتعها بميزات مذهبية، وقومية، جعلتها تفرض رؤيتها على المؤسسات الرسمية[٢٤].

ب – الإرهاب:

كان من أبرز تداعيات الغزو الأمريكي للعراق، انهيار مؤسسات الدولة، مما أحدث فراغًا بالسلطة، في ظل المساعي الأمريكية للقضاء، على كل معالم الدولة القديمة، والنظام السابق، وبجانب العمل على تغيير طبيعة النظام الاقتصادي، الذي كان يتسم بالمركزية التي يلزمها سلطة قوية، قادرة على متابعة عمل مختلف قطاعات الدولة، ومع العلم بأنَّ القطاع الخاص العراقي، كانت قد تضاءلت حصته السوقية، نتيجة العقوبات خلال حقبة التسعينيات، كما نتج أيضًا عن انهيار نظام الدولة، وجود فراغ اجتماعي أدى إلى صعود فاعلين جدد، من البنى الاجتماعية التقليدية العراقية، كالعشيرة، والرابطة الدينية، وحتى الأسرة الواسعة، وصارت تلك البنى لها القدرة على منافسة السلطة المركزية[٢٥].

ووسط تلك الحالة العراقية، ظهرت مشكلة انتشار الإرهاب، ووجود مجموعات مسلحة مختلفة، تمركزت في العراق، وأخذت تمارس أنشطة إرهابية، مثل تنظيم القاعدة تحت دعاوى مقاومة المحتل الأمريكي، ثم امتد هذا الاستهداف للقوى الأمنية العراقية، والعاملين في مؤسسات الدولة الأخرى[٢٦].

ويجوز اعتبار أنَّ التنظيمات الإرهابية الموجودة في العراق، قد انتهزت فرصة غياب الخطط الأمنية، وتراجع قدرات الأجهزة المعنية بالأمن، والاستخبارات، وكذلك عدم وجود استراتيجيات للإصلاح، والتنمية الاقتصادية، والظروف الإقليمية، والدولية، وجعلت من البلاد ساحة لتصفية الحسابات، ومما جعل الإرهاب هو التهديد الأكبر لنظام الدولة[٢٧].

وهناك أبعاد لظاهرة الإرهاب بالعراق بعد العام ٢٠٠٣، شكَّلت فيما بينها حالة عامة هدفت لمنع إنجاح العملية السياسية، كان من بينها البعد الديني المتسم بالتطرف، والبعد السياسي المتمثل في قوى النظام

(٢٣) حسون عبد دبعون، زينب علي مظلوم، أثر المحددات السياسية للاستقرار السياسي على التنمية البشرية في العراق، منشور ضمن أعمال مؤتمر العلوم الإنسانية وسبل تحقيق التنمية المستدامة المنعقد خلال المدة ٢٣ – ٢٥ أيار مايو ٢٠٢٣ بكلية الآداب – جامعة القادسية، ص ص: ٦ و٨.

(٢٤) سعدي إبراهيم حسين، مقاربة الشخصية والأداء السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، العدد رقم: ٥، ٢٠٢١، ص ص: ٢٦٨ – ٢٦٩

(٢٥) على صباح صابر، الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٥، ص ص: ٥٥ – ٥٦

(٢٦) عمار أحمد رشيد، تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤: تنظيم داعش أنموذجًا، مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، العدد رقم: ٨، ٢٠٢٢، ص: ٥٣٦

(٢٧) جهاز مكافحة الإرهاب وموقعه بين الأبعاد الأمنية المعاصرة للدولة، بغداد: جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ICTS، الطبعة الأولى، ٢٠٢٢، ص: ٦٢

السابق، والجماعات المحسوبة عليه، والبعد الفوضوي، بعدما انتشرت بالبلاد جماعات مسلحة خارجة عن القانون، والبعد الإجرامي المتمثل في عصابات الجريمة المنظمة[٢٨].

وعند تصنيف الأسباب التي ساعدت على تفشي الإرهاب في العراق، يمكن القول بأنَّها مجموعتان من الأسباب، داخلية، وخارجية، بالنسبة للأسباب الداخلية فهي تراجع دور ما يعرف بوكالات التنشئة الاجتماعية قبل الغزو الأمريكي، وبعده الأسرة - ودور العبادة - والمدرسة - والجامعة - ومنظمات المجتمع المدني - ووسائل الإعلام، بل على العكس صارت بعض المنابر الدينية، ووسائل الإعلام، تحتضن الأفكار المتطرفة، وتروج لها، ويضاف للأسباب الداخلية كذلك الظروف الاقتصادية، والبطالة، والفقر. أمَّا العوامل الخارجية فمن بينها تراجع الالتزامات الأجنبية تجاه مساعدة العراق على التنمية الاقتصادية، وشطب الديون، وإقامة مشروعات البنية التحتية، وتمويل بعض الدول لاسيَّما المحيطة بالعراق، لبعض الجماعات الإرهابية، لإفشال العملية الديمقراطية[٢٩].

وفيما يتعلق بنتائج العمليات الإرهابية، فإنَّ من أهمها عرقلة الخطط الحكومية الخاصة بتوفير الخدمات للمواطنين، كالوقود، والكهرباء، وخروج أعداد كبيرة من أساتذة الجامعات، والأطباء من البلاد، بسبب تعرضهم للابتزاز، والخطف، والقتل، كما شهد العراق هجرة ما يزيد عن مليوني شخص، بسبب العمليات الإرهابية التي كانت تستهدف المواطنين، بناءً على المذهب أو الهوية، وتراجع الرغبة لدى المواطنين في الانضمام للمؤسسات الأمنية، بعدما صار المنتسبون إليها هدفًا محددًا للتنظيمات الإرهابية، فضلًا عن زيادة ارتفاع الأسعار بسبب التضخم، والكساد، وزيادة معدلات الفقر[٣٠].

ت – الطائفية:

تعدُّ الطائفية في دول المشرق العربي، أحد أهم مصادر التنظيم الاجتماعي، كما أنَّها بالوقت ذاته تعدُّ من بين أكبر التحديات التي تواجه النظم، والنخب السياسية، منذ تأسيس هذه الدول، وإذا كان للعوامل الخارجية أدوار مؤثرة في تأجيج المشكلات الطائفية، إلا أنَّ ذلك لا ينفي مسؤولية القوى الداخلية، عن خلق صورة للاندماج الوطني تحظى بالقبول، ولاسيَّما بعدما فشلت مشروعات الاندماج الثلاثة، وهي: المشروع الإسلامي، والمشروع القومي، والمشروع القطري[٣١].

وفي العراق ما بعد ٢٠٠٣، كان الصراع بين الفرقاء السياسيين الشيعة، والسنة، هو العامل الأبرز في

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ص: ٦٢ – ٦٣

(٢٩) دنيا جواد، الإرهاب في العراق.. دراسة في الأسباب الحقيقية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد رقم: ٤٣، ص ص: ١٣٢: ١٣٥

(٣٠) جهاز مكافحة الإرهاب وموقعه بين الأبعاد الأمنية المعاصرة للدولة، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٦٢ – ٦٣

(٣١) شروق إياد خضير، الطائفية وإشكالية الهوية والاندماج: العراق أنموذجًا، ضمن مؤلف: المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير، المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي ١٣ – ١٥ أيلول سبتمبر ٢٠١٤، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الظعاين، ص: ٤٨

عرقلة بناء الدولة، وزعزعة استقرارها، وقد تفاقم هذا الصراع على ضوء غياب الرغبة لدى الحكومات المتتالية، للوصول إلى صيغة توافقية تنهي الانقسامات القائمة، والسعي إلى ترسيخ هوية وطنية، بل إنَّ العديد من الإجراءات الحكومية، أسهمت بطريقة فعَّالة في إضعاف قدرات الدولة، وتفتيتها، نتيجة تحول الصراع الطائفي، من شكله التقليدي المتمثل في الخلافات حول الأمور العقائدية، إلى الصراع على السلطة، والتنافس على الموارد[٣٢].

وبعد الغزو الأمريكي، برزت بسرعة المشكلة الطائفية بالعراق، إذ ظهرت في مجلس الحكم الانتقالي، الذي تمَّ تشكيله من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة، وعكس تلك المشكلة بعدما تمَّ توزيع عضويات المجلس، وعددها ٢٥ عضوية على أساس طائفي، فقد منح المكون الشيعي ١٣ عضوية، ومنح المكون السني ٥ عضويات، وكذلك منح الأكراد ٥ عضويات، في حين منح المكون التركماني، والمسيحي، عضوية واحدة لكلٍ منهما، من دون وجود أي معايير موضوعية أو إحصائية لذلك التوزيع[٣٣].

غابت أيضًا الهوية الوطنية خلال انتخابات العام ٢٠٠٥، إذ تصدرت الهويات الطائفية، والقومية، وكذلك العشيرة، بهدف تأكيد مختلف القوى على حضورها السياسي. ومما لا شكَّ فيه، فإنَّ بعض ممارسات الدولة خلال الحقبة القومية، سواءً في عهد الأخوين عارف، أو في عهد النظام البعثي بعد ذلك، أججت بعض النعرات الطائفية، والقومية، نتيجة التجاهل السياسي، والقمع، فيما هيَّأ الانفتاح السياسي بعد ذلك لهذه القوى التعبير عن نفسها، فتوالى ظهور الأحزاب، والكيانات المبنية على المذهبية، والقومية[٣٤].

وثمة نموذج آخر في توزيع السلطة بالعراق، يعكس تداعيات المشكلة الطائفية، والقومية، على الواقع السياسي، وهو تخصيص منصب رئيس الجمهورية للأكراد، ومنصب رئيس الوزراء للشيعة، ومنصب رئيس مجلس النواب للسنة، ولا جدال على أنَّ الطائفية قد نجحت في تحقيق الدعم الشعبي لمن نادى بها، لكنَّها قد أعاقت بناء الدولة، وعمقت الانقسامات بالمجتمع العراقي[٣٥].

---

(٣٢) هادي مشعان ربيع، أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد رقم: ٣، العدد رقم: ٩، السنة الثالثة، آذار مارس ٢٠١٧، ص: ١٧١

(٣٣) محمد حازم حامد، الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في إعاقة التعايش السلمي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، المجلد رقم: ٩، العدد رقم: ٣٤، ٢٠٢٠، ص: ١٥٢

(٣٤) رشيد الخيون، ضد الطائفية: العراق.. جدل ما بعد نيسان ٢٠٠٣، بيروت: مدارك للنشر والترجمة، الطبعة الثانية، ٢٠١١، ص ص: ٣٧: ٣٩

(٣٥) محمد حازم حامد، الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في إعاقة التعايش السلمي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٥٤

ث – الفساد:

توسع الفساد بالعراق بعد العام ٢٠٠٣، كنتيجة مباشرة لترسيخ نظام المحاصصة، القائم على التمثيل النسبي لمكونات الشعب العراقي المختلفة، وقد كان لهذا الأمر آثاره على القدرات الإدارية، والاقتصادية للدولة، ومما شكَّل بالتبعية تحديًا أمام عملية التحول السياسي[٣٦].

كما قام نظام المحاصصة بدور مهم في إضعاف الوحدة الوطنية، نتيجة اتباع النخب السياسية، أسلوب التوافق السياسي في عقد الصفقات السياسية، على النحو الذي مهد الطريق لتولي قيادات تفتقر للكفاءة، والمهنية مناصب مهمة، وكرَّس لحالة من انعدام الثقة بين المكونات السياسية، في ظل مناخ اتسم بتعدد الخطابات السياسية بمؤسسات الدولة المختلفة، كانت تعكس بالأساس وجهة نظر مرجعيات سياسية، وليست المرجعيات المهنية، والقانونية[٣٧].

ومن مظاهر الفساد بالعراق، تحويل الموارد والإيرادات، وهي أحد أشكال الفساد الشائعة بالاقتصادات الريعية كالاقتصادات النفطية. وفي ظل غياب الرقابة اللازمة، يتم تحول بعض من الإيرادات للخارج، من دون تسجيلها بالميزانية الرسمية للدولة، والتلاعب بأنظمة السوق، والقوانين، عبر كسر القوانين، وتغييرها، لتحقيق مصالح جماعات معينة، والرشوة الانتخابية بدءًا بالحصول على دعم ثقة بعض الأحزاب للترشح، وحتى شراء الأصوات الانتخابية، والرشوة القضائية لاستصدار أو تأخير صدور أحكام قضائية[٣٨].

وعلى ضوء ذلك، تراجع العراق في مؤشر الفساد العالمي، وهو مؤشر يصدر عن منظمة ملف المخاطر العالمية منذ عام ٢٠٠٩، ويستخدم طرقًا منهجية لقياس مستوى الفساد، وتحديد مواقع الخلل بالدولة الخاضعة للتصنيف، سواءً في القطاع العام أو في القطاع الخاص، وقد حلَّ العراق على المؤشر بالمركز رقم ١٧٣ من بين ١٩٦ دولة عام ٢٠٢٢[٣٩].

وعلى مدار الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٢، جاء العراق ضمن مراكز متأخرة بمؤشر مدركات الفساد العالمي، إذ تراجع العراق من المركز الـ ١١٣ في عام ٢٠٠٣، إلى المركز رقم ١٧٨ في عام ٢٠٠٧، ثم تحسن مركزه بين العامين ٢٠١٧ – ٢٠١٨، إذ حلَّ بالمركزين ١٦٩ و١٦٨ على التوالي، من بين ١٨٠ دولة، ثم جاء بالمركز رقم ١٦٠ في عام ٢٠٢٠، وفي المركز ١٥٧ عام ٢٠٢٢، والسابع على مستوى الدول العربية المدرجة بالمؤشر[٤٠].

---

(٣٦) عبد الرحمان تمام، نظام المحاصصة السياسية وتأثيره على انتشار الفساد دراسة حالة العراق من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢١، أطروحة ماجستير في الحقوق والعلوم السياسية – تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠٢٢، ص: ٢٥

(٣٧) حسن سعد عبد الحميد، الفساد السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣م، مجلة تحولات، المجلد الأول، العدد رقم: ٢، حزيران يونيو – جوان ٢٠١٨، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ص: ١٤٧

(٣٨) أيمن أحمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش إيبرت – مكتب الاردن والعراق، بغداد، أيلول سبتمبر ٢٠١٣، ص ص: ٥ – ٦

(٣٩) زينة مالك عربيي، العراق في مؤشر الفساد العالمي لعام ٢٠٢٢، ضمن مؤلف مكافحة الفساد في العراق: أوراق سياسية، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، الطبعة الأولى، ٢٠٢٣، ص: ١٥، وص: ٢٠

(٤٠) جاسم محمد دايش، واقع التنمية المستدامة وسبل معالجة ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد رقم: ٩٤، ٢٠٢٣، ص: ١٨٥

المبحث الثاني

تقييم التجربة التعددية والمشاركة السياسية

المطلب الأول: تقييم تجربة التعددية السياسية بعد عام ٢٠٠٣

يقصد بالتعددية السياسية توزيع السلطة، عن طريق إجراءات مؤسسية، بحيث لا تصبح السلطة مركزة في يدّ فئة أو مجموعات معينة. ومن هذا المنطلق، تكون التعددية أحد أشكال التنظيم الاجتماعي ذات الصلة بالنظم السياسية، وطبيعة عملها التي تؤمن بأهمية التعدد القيمي، والفكري، والمؤسسي، ضمن منظومة العمل السياسي، وبما يجعل مختلف القيم، والأفكار، مؤثرة في عملية صنع القرار، نظرًا لكونها ترتكز على الاعتراف بالتباينات بين مكونات المجتمع، وأنَّ تبادل السلطة يعدُّ أمرًا مسلمًا به في الحياة السياسية، وتعظيم الفكر المؤسسي في مقابل تقليص الفكر الفردي[٤١].

وتعدُّ التعددية السياسية بمفهومها العام، هي أساس وجود التعددية الحزبية، إذ لا توجد الثانية إلا في ظل وجود الأولى، نظرًا لضرورة وجود قوى متعددة لها مصالح متباينة، ورؤى سياسية تسعى إلى الوصول للسلطة. وتجدر الإشارة إلى أنَّ ظروف تشكيل الأحزاب، تختلف من دولة لأخرى، إذ إنَّ عملية تشكيل الأحزاب، تخضع لعدد من العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك الدينية، ومن ثَمَّ تصبح الحياة الحزبية بكل دولة، حالة ونموذجًا فريدًا تتميز به عن غيرها[٤٢].

وعند تقييم تجربة التعددية بالعراق - بقدر من الموضوعية - يجب توضيح أنّ أسباب تقسيم الأحزاب بأي دولة من الدولة، تتداخل فيها الظروف التاريخية، عبر بعض العوامل الثقافية التي تحدد طبيعة النخب المتنافسة على السلطة، مع الوضع بالاعتبار احتمالات تغييب العامة، أو انضوائهم ضمن أحد النخب المتنافسة. فضلًا عن تلك الظروف التاريخية، الأنظمة الانتخابية بالدولة، التي قد تسمح أو لا تسمح بوجود حياة حزبية تعددية، ومن ثَمَّ فإنَّ إقرار التمثيل النسبي من قبل المؤسسات العامة، يؤدي بالتبعية لتعدد الأحزاب، فيما ينتج عن حالات التصويت بالأغلبية لدورتين انتخابيتين متتاليتين، ظهور تعددية مخففة نتيجة تشكيل الائتلافات، كما يؤدي التصويت بالأغلبية لدورة انتخابية واحدة، إلى وجود نظام الحزبين[٤٣].

---

(٤١) نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد رقم: ٢٢، العدد رقم: ٤٣، كانون الأول ديسمبر ٢٠١١، ص: ٥٦

(٤٢) المرجع السابق، ص ص: ٥٦ – ٥٧

(٤٣) حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص: ٢٧٣

واستنادًا إلى المدخل السابق، فالمشاريع المختلفة التي تبنتها النخب السياسية العراقية، لها جذورها التاريخية، وتراكمها الموروث، فهي وإن كانت مشاريع طائفية، وقومية، وخارجية، إلا أنَّها بما حملته من تعصب، فرض حالة من الصراع، والصدام، تعدُّ دليلًا على وجود ولاءات فرعية بالمجتمع العراقي، لم تنجح النخب أو الدولة في صهرها ضمن بوتقة واحدة، ومن ثَمَّ طورت هذه الولاءات الفرعية، نوعًا من القوة مناهضة لقوة الدولة، ومما هو معروف أنَّ الطائفية، والعشائرية، تزدهر في ظل ضعف الدولة، وبالعكس تتضاءل في ظل الدولة القوية(٤٤).

كذلك فإنَّ التعددية الحزبية المتساوية في مستوى القوة، تعدُّ أحد أبرز العقبات التي تواجه الأنظمة السياسية، وتعرقل عملها بالقدر المطلوب، إذ تتشكل حالة من المصالح المتناقضة، لا يكون بمقدور النظام السياسي التعامل معها، وتحقيقها، أو الوصول لحلول يتوافق عليها أصحاب تلك المصالح المتناقضة، ومن ثَمَّ تتبدد جهود النظام السياسي، نتيجة غياب الانسجام، ولاسيَّما إذا كانت الأطراف أصحاب المطالب، تريد حلولًا مباشرة، وسريعة، لمشكلاتها(٤٥).

إذًا، العراق من هذا المنظور لا يعدُّ حالة شاذة، فقد خلق سقوط نظام الحزب الواحد بالعراق، والذي كان يهيمن على العمل السياسي بمجمله، مساحة كبيرة للعمل السياسي، مكنت تيارات عديدة من الاشتغال العلني بالسياسة، منها الأحزاب القديمة التي كان محظورًا عليها العمل بالسابق، كما أنَّ منها شخصيات أخرى، سعت إلى تكوين أحزاب لخدمة توجهاتها. وبجانب ذلك، فإنَّ نظام التمثيل النسبي بالانتخابات، الذي يضمن تمثيل الأقليات، والكيانات السياسية الصغيرة بالمؤسسات التشريعية، أدى بالتبعية لحالة من عدم الاستقرار، بالإضافة لكون الحكومات التي انبثقت من البرلمانات التعددية، كانت ضعيفة في مواجهة الأزمات، وعرضة باستمرار للتفكك(٤٦).

من سمات نظام التعددية الحزبية أيضًا، أنَّها ترتبط بها دائمًا، حالة من تعدد الجهات الوسيطة، وهي المجموعات السياسية المشاركة في السلطة، ومن ثَمَّ ففي أحيانٍ كثيرةٍ، يجد الناخبون أنفسهم أمام اختيارات عديدة لتمثيل رأيهم، في حين أنَّ تلك التكتلات السياسية، تكون خاضعة للتسويات السياسية، ونتائج الانتخابات، فإنَّها لا تُعير اهتمامًا كبيرًا لمطالب الناخبين، الذين أوصلوها إلى مواقع النفوذ (٤٧).

وبالنسبة للعراق، فإنَّ حالة تعدد الجهات الوسيطة، تعدُّ قائمة في ظل المحاصصة السياسية، التي أفرزت أحزابًا طائفية متعددة، ولكنها ذات لون واحد تسعى إلى الفوز بأصوات الناخبين، عبر استغلالها الانقسامات المجتمعية، ولقد واجه جميع رؤساء وزراء العراق منذ عام ٢٠٠٥، مشكلة المحاصصة،

---

(٤٤) بدرية صالح عبد الله، قانون الأحزاب السياسية في العراق، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، المجلد رقم: ٢٠١٧، العدد رقم: ٣٥ – ٣٦، حزيران يونيو ٢٠١٧، ص ص: ٩٥٧ – ٩٥٨

(٤٥) حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٧٤

(٤٦) أسعد طارش عبد الرضا، وخالد طارق عبد الرزاق، التعددية الحزبية في العراق في ظل قانون الأحزاب العراقي لعام ٢٠١٥، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد رقم: ٢٠١٦، العدد رقم: ٤٥ – ٤٦، آب أغسطس ٢٠١٦، ص ص: ٣٤ – ٣٥

(٤٧) حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٧٤

بعدما فرضت عليهم الأحزاب السياسية التي تحالفوا معها، تعيين وزراء، ومسؤولين آخرين في حكوماتهم، وهو الأمر الذي نتج عنه في أحيانٍ كثيرةٍ، نوع من غياب الانسجام داخل الحكومة الواحدة[٤٨].

وثمة أمر آخر في هذا الصدد، يتعلق بانفصال النخب السياسية في العراق عن المجتمع، لكونها تمارس العمل السياسي تحقيقًا لمصالحها الذاتية، مما جعلها تأخذ شكل الشبكات التي تنتهج السياسات الزبائنية مع المواطنين، وتقيم بالوقت ذاته التحالفات مع رجال الأعمال بهدف الوصول للسلطة[٤٩].

ومن ثَمَّ يمكن القول: إنَّ التعددية العراقية تعدُّ تعددية تنابذية، وليست تعددية هارمونية تتسم بالانسجام، مما جعل المجتمع السياسي العراقي مجتمعًا قائمًا على الانفعالات، وليس على التفاعلات، أو بصيغة أخرى مجتمع يقوم على الخلافات غير السلمية، وليس على الاختلافات السلمية، وفي المقابل لا يجوز فصل حقب الاستبداد التي سبقت ظهور الأحزاب العراقية، عمَّا أصبحت عليه الساحة السياسية العراقية. ففي ظل ظروف تراجع الديمقراطية، واتساع الخوف بين أفراد المجتمع، يتفتت مفهوم المواطنة، وتتحول ولاءات الأقليات من الدولة إلى الجماعة، التي قد تكون قومية، أو طائفية، أو قبلية، وتلك ظاهرة اجتماعية تتجدد كلما تهيأ لها المناخ السياسي[٥٠].

ويشير الواقع الحزبي بالعراق بمشكلاته المتقدم ذكرها، إلى أنَّ الأحزاب وعلى الرغم من إتاحة القدر الكافي لها من الديمقراطية يكفلها لها الدستور، والقانون، لم تؤكد شرعيتها في بنية النظام السياسية، ويعود ذلك لأنَّها لم تستطع سدّ الهوة ما بين السلطة القائمة، وبين أفراد المجتمع، وهذا بطبيعة الحال يعني عدم أهليتها لدحر قلق المواطنين، أو ترجمة تطلعاتهم لبرامج تكون قابلة للتنفيذ[٥١].

ولكن، وعلى الرغم من المشكلات السياسية الحالية، لا يمكن نفي صحية ظاهرة التعددية الحزبية، على أساس أنَّ دورة العملية الديمقراطية لا يمكن لها الاكتمال من دونها، فضلًا عن أنَّ المجتمع العراقي، بوصفه مجتمعًا متنوعًا، ومتعددًا، على الصعيد الديني، والقومي، والاثني، لا بدَّ له من نظام سياسي صالح، ينسجم مع خصوصياته، ومنها خصوصية تكويناته الاجتماعية، لطمأنة جميع المكونات من ناحية، ومن ناحية أخرى تحقيق التنافس السياسي السلمي بينها على السلطة، وتشاركها بطريقة توافقية، ولا جدال إذًا على أنَّ النظام التعددي القائم على نموذج التمثيل النسبي، هو النظام الأصلح، لكونه يسمح للناخبين في اختيار تفضيلاتهم، ويعطي بالوقت ذاته لكل حزب الفرصة الملائمة للتمثيل النيابي[٥٢].

---

(٤٨) عمر الجفّال، أحزاب غير ديمقراطية في نظام ديمقراطي: تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، مركز الشرق الأوسط، كلية لندن للاقتصاد والعلوم الاجتماعية، تشرين الأول أكتوبر ٢٠٢١، ص: ٨

(٤٩) المصدر نفسه، ص ص: ٨ – ٩

(٥٠) نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب، ص: ٦٦

(٥١) أحمد إبراهيم أحمد عطية، دور الدولة والأحزاب في التنشئة والثقافة السياسية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، العدد رقم: ٤٥، نيسان أبريل ٢٠٢٤، ص ص: ٢٨٣٣ – ٢٨٣٤

(٥٢) بدرية صالح عبد الله، قانون الأحزاب السياسية في العراق، المجلة السياسية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٦١

المطلب الثاني: المشاركة السياسية

أ - الأطراف المستبعدة والمشاركة في العملية السياسية:

أدى عدد من العوامل، إلى رسم صورة المشهد السياسي بالعراق بعد عام ٢٠٠٣، من حيث استبعاد بعض الأطراف، ومشاركة أطراف أخرى في العملية السياسية، كان أهمها قرار سلطة التحالف المؤقتة، بمنع الأعضاء السابقين في حزب البعث، من المشاركة بالحياة السياسية، أو الاستمرار بوظائفهم في مؤسسات الدولة المختلفة، وعلى هذا النحو فصل ٣٠ ألف بعثي من وظائفهم عاد ١٥ ألف منهم فيما بعد، كما سرح جميع العسكريين ممن تتجاوز رتبهم مستوى عقيد، فضلًا عن جميع عناصر أجهزة المخابرات المختلفة، وكان عددهم يتخطى ١٠٠ ألف عنصر، ومن ثم صار كبار البيروقراطيين، وضباط الجيش، وعناصر الأجهزة الأمنية، ضمن صفوف العاطلين(٥٣).

وأدت مثل هذه الإجراءات إلى حدوث فراغ بالدولة، على عدة مستويات سياسية، وأيديولوجية، وأمنية، وكذلك انتشرت العصابات المسلحة، وظاهرة العشائر المسلحة، والاقتتال الأهلي الذي راح ضحيته، خلال الفترة ما بين ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٤ حوالي ١٥٠ ألف عراقي، كما أنَّه وفي ظل هذا الفراغ، تشكَّلت معالم النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣(٥٤).

وعلى نحوٍ آخر، كان الطرف الشيعي بالعراق يشارك بالعملية السياسية، من منطلق السعي إلى حكم الدولة، نظرًا لتفوقهم الديمغرافي من ناحية، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ يأتي ذلك ضمن محاولتهم لتعويض حرمانهم من المشاركة السياسية المتكافئة، وبالتالي ظهرت أحزابًا شيعية للحكم، فيما أخذ الصراع بين الأطراف المستبعدة والمشاركة شكل النزاع الأهلي القائم على إشكاليات الهويات والمذاهب(٥٥).

وبدورهم كان الأكراد من بين الأطراف المشاركة بالعملية السياسية، ومن المنظور الكردي فإنَّ الفيدرالية تعدُّ الحل المناسب للحالة العراقية، لكونها تؤسس لهوية وطنية عراقية جامعة، يكون بمقدورها معالجة مشكلات التعددية الأثنية، في حين كانت أهم العقبات أمام الأكراد لتحقيق هذه الرؤية، الهويات الدينية، والقومية المناهضة بالتبعية للعلمانية، فمن ناحية كانت هناك الأحزاب الشيعية ذات الخلفيات الدينية، والأحزاب القومية ذات النزعة العربية(٥٦).

---

(٥٣) رانج علاء الدين، الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق، مركز بروكنجز الدوحة، الدوحة؟، الدراسة التحليلية رقم: ٢٤، تشرين الأول أكتوبر ٢٠١٨، ص: ٥

(٥٤) المصدر نفسه، ص:٥

(٥٥) مؤتمر الشيعة العرب: المواطنة والهوية العربية الورقة الخلفية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٧ – ٢٨ شباط فبراير ٢٠١٦، ص ص: ٣ – ٤

(٥٦) عبد الحكيم خسرو جوزل، تطورات القضية الكردية في العراق ما بعد ٢٠٠٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مؤتمر: عشر سنوات على احتلال العراق، ١٠ – ١١ نيسان أبريل ٢٠١٣، ص ص: ٤ – ٥

وتمكن الأكراد من تجاوز هذه العقبات، عبر عدم معارضتهم للتأكيد على الشريعة الإسلامية، بعدَّها أحد مصادر التشريع بالدولة، وليست المصدر الوحيد، وذلك في الدستور الجديد، وبجانب موافقتهم على عضوية العراق بالجامعة العربية، كونها عضوًا مؤسسًا للجامعة، وعلى أساس أنَّ الهدف الأساسي لهم، هو تثبيت أركان الدولة الفيدرالية[٥٧].

ب - مشاركة المرأة:

فتح دستور سنة ٢٠٠٥ الباب أمام المشاركة السياسية للمرأة العراقية، بعدما نصَّت العبارة رابعًا في المادة رقم ٤٧، على أن لا يقل تمثيل النساء بمجلس النواب عن الربع، وعدَّت الكوتا من بين أبرز المكاسب التي تحصلت عليها المرأة العراقية، وخطوة جيدة نحو تحقيق مشاركتها الفعلية في الحياة السياسية، وصنع القرار[٥٨].

وعلى ضوء ذلك، عالجت قوانين الانتخابات لاحقًا، الكيفية التي يمكن عبرها ضمان تطبيق النص القانوني الخاصة بـكوتا المرأة، ومن بين هذه القوانين: قانون الانتخابات رقم ١٦ لعام ٢٠١٦، الذي أشارت المادة رقم ١١ منه، إلى ضرورة أن يكون من بين ثلاثة مرشحين في كل قائمة امرأة واحدة على الأقل، كما يجب أن تكون هناك إمرأتان من بين أول ستة مرشحين بالقائمة، وقد أفرزت تلك التطورات الدستورية، والتشريعية، عن وجود تمثيل للمرأة بنسبة ٣٠٪ في برلمان ٢٠٠٥، بعدما حصدن ٨٧ مقعدًا[٥٩].

وخلال انتخابات مجلس النواب للعام ٢٠١٠، ترشحت أكثر من ٢٠٠٠ امرأة فازت منهن ٨٠ سيدة، في حين في انتخابات ٢٠١٤، وصلت ٢٢ امرأة إلى مجلس النواب بعيدًا عن نظام الكوتا، من أصل ٨٣ سيدة بالمجلس في هذه الدورة، وتجدر الإشارة إلى أنَّه، وخلال هذه الدورة أيضًا، فازت إحدى النائبات بأعلى أصوات محافظة بابل، وكان ترتيبها السادس من حيث عدد الأصوات على مستوى العراق[٦٠].

كذلك شهدت انتخابات العام ٢٠١٤، زيادة في التصويت لصالح المرأة بنسبة ٤٢,٤٨٪، إذ حصلت النائبات الفائزات بمقاعد مجلس النواب لعام ٢٠١٤ على ٣٣٨٩١١ صوتًا، في مقابل حصولهن على ١٩٤٩٢٧ صوتًا في انتخابات العام ٢٠١٠[٦١].

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ص: ٤: ٦

(٥٨) مي حمود الشمري، واقع المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وسبل مشاركتها في صنع واتخاذ القرارات ورسم السياسات، المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية: دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير، القاهرة، ١٣ – ١٤ كانون الأول ديسمبر ٢٠١٦، ص: ٢١

(٥٩) بدرية صالح عبد الله، دور المرأة العراقية في الانتخابات لعام ٢٠٢١، ٢٠٢٣، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد رقم: ٦٥، حزيران يونيو ٢٠٢٣، ص: ١٣٦

(٦٠) تغريد رامز هاشم العذاري، وسعدون شلال ظاهر، المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد رقم: ٤٣، نيسان ابريل ٢٠١٩، ص: ١٧٢٠

(٦١) المصدر نفسه، ص ص: ١٧٢٠ – ١٧٢١

الخاتمة

خلص البحث إلى أنَّ تجربة التعددية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، واجهت تحديات كبيرة حدّت من فعاليتها في تحقيق ديمقراطية مستقرة، فقد أدى انتشار الطائفية السياسية، والمحاصصة الحزبية، إلى إضعاف التمثيل الحقيقي للمواطنين، مما أثر سلبًا في المشاركة السياسية. كما أدت العوامل الأمنية، والاقتصادية، إلى جانب الفساد المستشري، دورًا في تقويض فرص نجاح التحول الديمقراطي. وعلى الرغم من أنَّ الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، أرسى بعض القواعد الديمقراطية، إلا أنَّ ضعف المؤسسات، وعدم فاعلية الدولة، عرقلا تحقيق أهدافه. بناءً على ذلك، يوصي البحث بضرورة تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتفعيل دور الأحزاب على أسس وطنية، والحد من الطائفية السياسية، ومكافحة الفساد، لضمان مشاركة سياسية أكثر فاعلية، تؤسس لنظام ديمقراطي حقيقي، ومستدام.

المقترحات

انطلاقًا من النتائج التي توصل إليها البحث، وتحديدًا ما يتعلق بالتحديات البنيوية، والهيكلية، التي واجهت تجربة المشاركة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، تبرز الحاجة إلى تقديم مجموعة من التوصيات، التي من شأنها الإسهام في معالجة أوجه القصور، وتعزيز المشاركة السياسية الفاعلة. وفي هذا السياق، يمكن طرح المقترحات الآتية:

١. ضرورة العمل على تعزيز ثقافة المشاركة السياسية لدى المواطنين العراقيين، عن طريق برامج التوعية، والتثقيف السياسي، لاسيَّما لفئة الشباب، والنساء.

٢. إعادة النظر في القوانين، والتشريعات، المتعلقة بالعملية الانتخابية، لضمان نزاهة، وشفافية أكبر، تعزز من ثقة المواطن بالنظام السياسي.

٣. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة العملية السياسية، وتشجيع المشاركة الشعبية الفاعلة، والبناءة.

٤. معالجة التحديات، والعقبات التي تعيق المشاركة السياسية، ولاسيَّما الفساد السياسي، والطائفية، والمحاصصة الحزبية، لما لها من أثر سلبي مباشر في ثقة المواطن بالعملية السياسية.

٥. ضرورة تطوير النظام الحزبي في العراق، بما يضمن قيام أحزاب سياسية وطنية، تعبر عن مصالح جميع مكونات الشعب، بعيدًا عن الانتماءات الضيقة.

٦. تبني استراتيجية وطنية شاملة، تهدف إلى دعم الشباب، وتمكينهم سياسيًا، واقتصاديًا، ليكونوا جزءًا فاعلاً في صناعة القرار.

٧. تطوير المناهج التعليمية بإدخال مفاهيم المشاركة السياسية، والديمقراطية، لتعزيز وعي الأجيال الجديدة بأهمية دورهم السياسي.

٨. دعم الدراسات، والبحوث العلمية، التي تتناول تقييم التجربة السياسية، ومراجعتها، في العراق، بهدف الاستفادة من الأخطاء السابقة، وتطوير الأداء المستقبلي.

المصادر

أولًا- الوثائق الرسمية:

١. الأمر رقم ٩٧ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة قانون الأحزاب والهيئات السياسية، حزيران ٢٠٠٤.

٢. دستور العراق لسنة ٢٠٠٥.

ثانيًا- الكتب:

١. جهاز مكافحة الإرهاب وموقعه بين الأبعاد الأمنية المعاصرة للدولة، بغداد: جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ICTS، الطبعة الأولى، ٢٠٢٢.

٢. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦.

٣. رشيد الخيون، ضد الطائفية: العراق.. جدل ما بعد نيسان ٢٠٠٣، بيروت: مدارك للنشر والترجمة، الطبعة الثانية، ٢٠١١.

٤. زهير عطوف، التجربة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣.. الواقع والتحديات، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب، ٢٠١٨.

٥. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

٦. فرزدق علي التميمي، التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بيروت: مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢١.

٧. محمد صبحي الشياب، تمويل الأحزاب السياسية الأردنية: دراسة في الضوابط القانونية والتنظيمية، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.

٨. محمد وجيه قانصو، الأحزاب السياسية، عمومي ١٠١، د. ت.

ثالثًا- الرسائل والأطاريح الأكاديمية:

١. زينب زعيتر، العملية السياسية في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠١٤، بحث دبلوم الدراسات العليا، الجامعة اللبنانية، ٢٠١٨.

٢. عبد الرحمان تمام، نظام المحاصصة السياسية وتأثيره على انتشار الفساد دراسة حالة العراق من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢١، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠٢٢.

٣. علي صباح صابر، الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٥.

رابعًا- المجلات العلمية:

١. أحمد إبراهيم أحمد عطية، دور الدولة والأحزاب في التنشئة والثقافة السياسية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، العدد ٤٥، ٢٠٢٤.

٢. أسعد طارش عبد الرضا، وخالد طارق عبد الرزاق، التعددية الحزبية في العراق في ظل قانون الأحزاب العراقي لعام ٢٠١٥، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٤٥ - ٤٦، ٢٠١٦.

٣. بدرية صالح عبد الله، دور المرأة العراقية في الانتخابات لعام ٢٠٢١، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٥، ٢٠٢٣.

٤. بدرية صالح عبد الله، قانون الأحزاب السياسية في العراق، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٥ - ٣٦، ٢٠١٧.

٥. تغريد رامز هاشم العذاري، وسعدون شلال ظاهر، المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد ٤٣، ٢٠١٩.

٦. جاسم محمد دايش، واقع التنمية المستدامة وسبل معالجة ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٩٤، ٢٠٢٣.

٧. حسن سعد عبد الحميد، الفساد السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣م، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، العدد ٢، ٢٠١٨.

٨. حميد نفل النداوي، وصبا حميد التميمي، دور الدولة في التحول الديمقراطي: العراق بعد عام ٢٠٠٣ أنموذجًا، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٧٩، ٢٠٢٤.

٩. دنيا جواد، الإرهاب في العراق.. دراسة في الأسباب الحقيقية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤٣.

١٠. ستار جبار علاي، الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في البرامج السياسية،

مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٨٠.

١١. سعدي إبراهيم حسين، مقاربة الشخصية والأداء السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، العدد ٥، ٢٠٢١.

١٢. السيد عمر، أحلام السعيد فرهود، طه أحمد علوان الجبوري، الاحتلال الأمريكي للعراق وإعادة هيكلة السلطة السياسية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان.

١٣. عدنان عاجل عبيد، عقبات تعديل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية.

١٤. عمار أحمد رشيد، تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤: تنظيم داعش أنموذجًا، مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، العدد ٨، ٢٠٢٢.

١٥. محمد حازم حامد، الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في إعاقة التعايش السلمي، مجلة كلية القانون، جامعة كركوك، العدد ٣٤، ٢٠٢٠.

١٦. نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤٣، ٢٠١١.

١٧. هادي مشعان ربيع، أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد ٣، العدد ٩، ٢٠١٧.

خامسًا- الدراسات والتقارير:

١. أيمن أحمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش إيبرت، ٢٠١٣.

٢. حسن البديري، الظروف الاستثنائية التي أثرت في صياغة نصوص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، المنظمة العربية للقانون الدستوري، ٢٠٢١.

٣. حسن علي البديري، دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ بين إخفاقات التأسيس ومتطلبات الإصلاح، مؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٢١.

٤. رانج علاء الدين، الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق، مركز بروكنجز الدوحة، ٢٠١٨.

٥. زينة مالك عريبي، العراق في مؤشر الفساد العالمي لعام ٢٠٢٢، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣.

٦. عبد الحكيم خسرو جوزل، تطورات القضية الكردية في العراق ما بعد ٢٠٠٣، المركز العربي للأبحاث، ٢٠١٣.

٧. عدنان عبد الحسين، وآخرون، تقييم آثار دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ على الدولة والمجتمع، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

٨. عمار سعدون سلمان البدري، نجاحات وإخفاقات الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في حل الإشكاليات السياسية، أوراق سياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٤، ٢٠٢٤.

٩. عمر الجفّال، أحزاب غير ديمقراطية في نظام ديمقراطي، مركز الشرق الأوسط، كلية لندن للاقتصاد، ٢٠٢١.

١٠. مؤتمر الشيعة العرب: المواطنة والهوية العربية، المركز العربي للأبحاث، ٢٠١٦.

١١. مي حمود الشمري، واقع المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وسبل مشاركتها في صنع واتخاذ القرارات، المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية، ٢٠١٦.